

## قانون المالية لسنة 2023: استراتيجيات الدولة الواهنة

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

وترفع مجلس إدارة البنك المركزي في نسبة الفائدة المديرية.

في نفس المنحى النقدي، تُفيد بعض التحليل الاقتصادية أن الترفيع ب 10 مليار دينار في ميزانية الدولة لسنة 2023 {ميزانية الدولة لسنة 2022 كانت في حدود 60 مليار دينار}، سيكون له تأثير عميق على النمو الاقتصادي وتعميق أزمات التمويل العمومي. تعتمد ميزانية الدولة لسنة 2023 على الزيادة في الأداء مما يجعل من هذه الميزانية، ميزانية جباية سوف تُؤثر على جدولة تونس في قائمة الدول المعنّية بتدخل صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية المانحة.

مع إعادة تصنيف دافعي الضرائب الى أربعة أصناف، يتضح فشل السياسة النقدية للدولة التونسية في تقديم رؤية جديدة لتعبئة الموارد المالية مع استحالة تطبيق مثل هذا الإجراء حسب خبراء المالية والرفض المطلق من قبل المعنيين بهذا التمّشي أفرادا ومؤسسات. يتناقض هذا الاجراء مع القوانين والمُحدثة لتنظيم مسألة الضريبة، حيث قفز قانون المالية لسنة 2023 على قانون الإصلاح الجبائي لسنة 2014 والذي تضمّن 266 اجراء كان يمكن تفعيلها في ظل وجود إرادة سياسية واضحة تتوجّه نحو تفعيل استراتيجيات جديدة للمالية العمومية.

تُعبّر الأرقام على عجز واضح وتخبُّط رافق عملية هندسة ميزانية الدولة لسنة 2023، حيث غابت الرؤية التشاركية وتناقضت المقولات السياسية والخطابية مثل مواصلة دعم الفئات الهشة ودفع الاستثمار الخاص،

أجمعت مختلف القراءات والتحليل لقانون المالية لسنة 2023 على عدم قدرته على فك تناقضات المالية العمومية، وتوفير الحلول للآزمات الآخذة في التعمُّق يوما بعد آخر. صدر هذا القانون في ظل تواصل الاستثناء المعمم على السياسة والاقتصاد والشأن العام بمُجمله. يبدو هذا القانون مُسقطا تغيب عنه الرؤية التشاركية حتى من طرف الخبراء والمختصين في المالية العمومية وتدابير الأزمات الاقتصادية.

يُجمع الخبراء والمتابعين على غياب الرؤية الاقتصادية والتصور التنموي في قانون المالية 2023، حيث يظهر بوضوح عدم توفر حلول فعّالة لمواجهة تضخم الميزانية التي تبلغ 70 مليار دينار وتُمثّل 43 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن المتعارف عليه هو أن النسبة لا يجب أن تفوق 34 بالمائة من الناتج المحلي. يعني ذلك، مزيدا من الترفيع في الضغط الجبائي واللجوء أكثر الى التدابير مما يساهم في تقليص النشاط والقدرة التنافسية. كما يظهر بجلاء غياب الحلول من خلال أزمة تمويل الميزانية التي تتطلب تعبئة 24 مليار دينار من الموارد من بينها 16 مليار دينار كموارد خارجية تبقى رهينة الاتفاق المؤجل مع صندوق النقد الدولي وما سوف تُفرزه جلسات التفاوض في جانفي الجاري، و8 مليار دينار قروض داخلية سيتم اقتطاعها من البنوك التونسية، التي لم يعد بإمكانها تمويل المالية العمومية في ظل ارتفاع نسبة التضخم وتراجع الاستهلاك وغياب السيولة المالية للمواطن والمؤسسات،

الصندوق، خاصة مع عدم ايفاء الدولة التونسية بتعهداتها المتعلقة بتقديم رؤية إصلاحية للمؤسسات العمومية، ومعالجة مسألة الدعم العمومي والاهتمام بالقطاع الخاص والمؤسسات المنتصبة في تونس تحت قانون 1978، واقتصاد غير مهيكّل يستنزف أكثر من نصف ميزانية الدولة.

في سياق آخر، لا يمكن أن يكون الواقع السياسي في تونس مُحفّزاً على تفكيك الأزمات وإيجاد الحلول المستعجلة، حيث تنظر المؤسسات الدولية بعين الريبة -غير المُعلنة أحياناً- الى تناقضات المسألة السياسية وتعاضم الخط المعارض لهذه الإجراءات السياسية المُتتالية. تبحث مختلف هذه المؤسسات على نوع من الاستقرار السياسي الذي يُعتبر أحد محركات النمو. يلعب هذا الاستقرار دور الضامن لحسن إدارة وإنفاق واستعمال القروض أو الهبات الممنوحة لتونس.

مع تواصل نفس منظومة إدارة الشأن العام في تونس، وتخبُّط الفاعلين بين اليومي والمستعجل وبين ما يجب أن تكون عليه إدارة الدولة، يظهر قانون الدولة لسنة 2023 كورقة أخرى من أوراق العجز والفسل في تغيير السياسة المالية، وتعبيراً على الدولة الواهنة.

مع الأرقام والنسب والرؤية الاقتصادية التي تضمّنها قانون المالية. كما يكشف هذا القانون على مواصلة مؤسسات الدولة إدارة الشأن العام وفق رؤية تقنية بحتة دون التماس الشروط الموضوعية لتطبيق مثل تلك القواعد والإجراءات التي سوف تُعمّق مأزق الاقتصاد وتفتح باب الاحتجاج الاجتماعي على مصراعيه. لا يمكن فصل الإجراءات التي تضمّنها قانون المالية لسنة 2023 على الواقع السياسي الذي خلق حالة جمود مسّت الاقتصاد ومختلف مناحي الشأن العام. إذ شهدت العلاقات بين مختلف القوى والحساسيات المدنية والسياسية توتُّرات متعددة ومتزامنة. إذ فشلت جولات التفاوض بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة التونسية حول مواضيع تتعلق بإصلاح المؤسسات العمومية، هذه الهياكل التي تحولت الى عبء على المالية العمومية دون أن يطرح الفاعل السياسي والإداري، خطة إصلاحية مع تتالي توجيهات صندوق النقد الدولي والخبراء الدوليين والمحليين لإيقاف النزيف المالي لهذه المؤسسات. كما ظلّت الاتفاقيات المعنية باشتراك القطاع الخاص وتوفير الدعم اللوجيستي لأنشطته، حبيس الأوراق ومجرد ذر وعود على ثغرات المالية والاستثمار، أو التفكير في تحويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الى آلية فعّالة في عملية التشغيل ودفع الإنتاج المحلي والاستهلاك.

تُحذّر مجموعة الأزمات الدولية من خطورة تنامي الأزمات المالية ومُحافظة الدولة على الوضع الراهن دون التفكير في الحلول الجذرية والفعّالة. مع استعداد تونس للدخول في جولة جديدة من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، لن تكون ميزانية 2023 بحال من الأحوال ورقة تفاوض رابحة أو ورقة ذهبية مُقنعة لمجلس إدارة